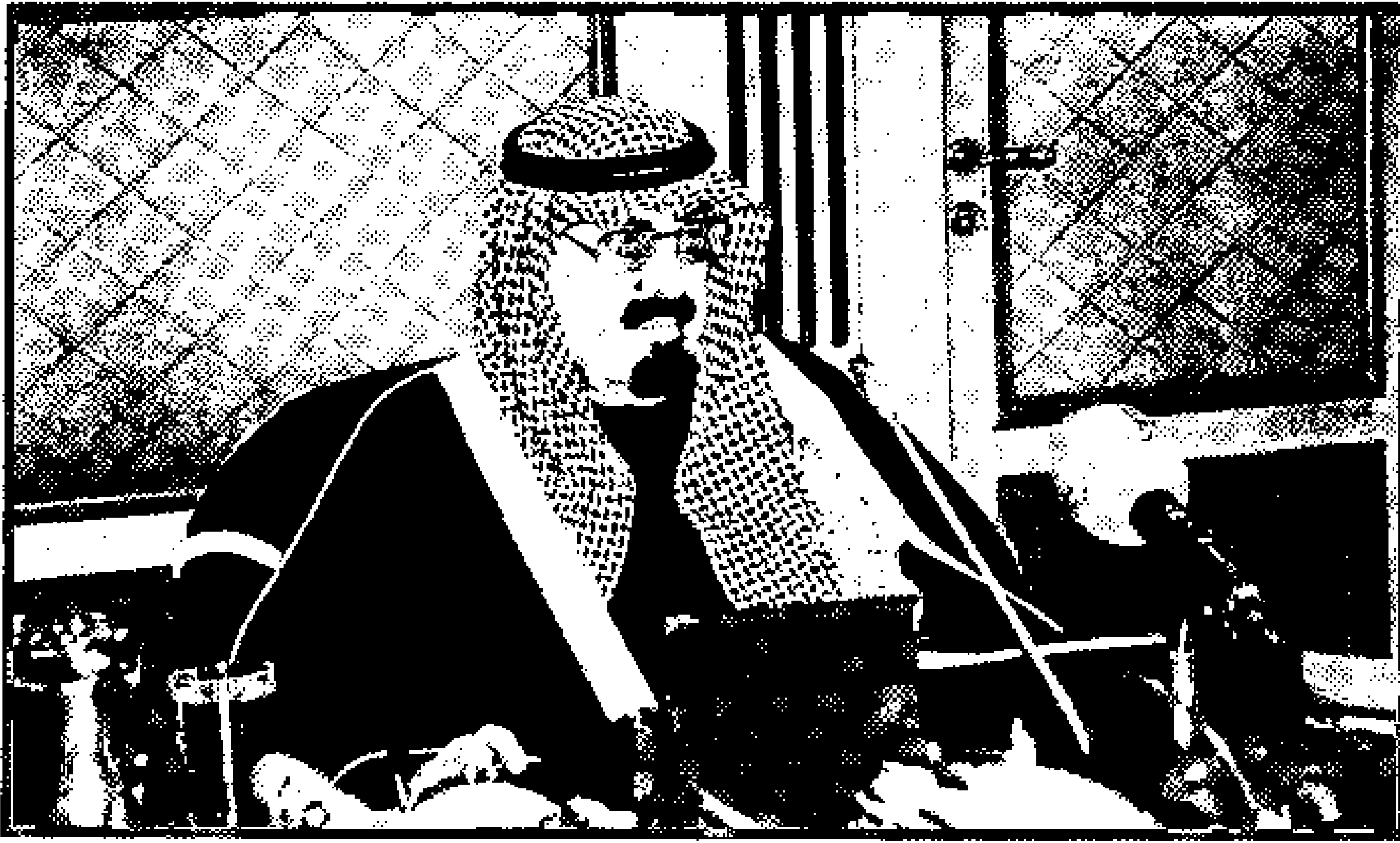


لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

الملك: الميزانية الجديدة ستكون تعزيزاً للبرامج التنموية وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات



اعتتمه ادبرامج ومشاريع جديدة بزيادة (٣٦٪) عمالة القطاعين الخاص والعمومي

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٣٦) بالمائة في عام ١٤٢٩/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٨ م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق. وقال وزير المالية فيما يتعلق بالدين العام إن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٩/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٨ م) إلى (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مئتين وسبعة وثلاثين ألف مليون ريال لتقلص نسبته إلى حوالي (١٣٠٥) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ (١٨٠٧) بالمائة في نهاية العام المالي الماضي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م).

فائض الميزانية

وبين أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن العيزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانمائة وعشرون ألفاً ومئتا مليون ريال بزيادة نسبتها (٤٥٨) بالمائة عن العام السابق.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٥٦٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسمائة وأربعة وستون ألفاً وثمانمائة مليون ريال في العام المالي ١٤٢٩/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٨ م) مقارنة بفائض مقداره (٣٥٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاث مئة وأربعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة مليون ريال للعام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) بارتفاع نسبته (٥٩٤) بالمائة.

وأوضح وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عما اعتمدت بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعداد الميزانية استخدام الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتكنولوجيا، ومسرورات البنية الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة.

وبين وزير الثقافة والإعلام في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - توجه بالحمو والثناء لله سبحانه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء. كما حدث - حفظه الله - الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أنعم به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجه - رعاه الله - كل مسؤول أن يراعي الله في كل الأوقات ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعراً عظم الأمانة التي حمل إياها.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس وافق في جلسة اليوم على تغيير اسم جمعية الهلال الأحمر السعودي إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي ■

نسبته (٤٢) بالمائة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٣) بالمائة والقطاع الخاص بنسبة (٤٣) بالمائة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المعونة له نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥٤) بالمائة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١١٤) بالمائة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦٣) بالمائة، وفي نشاط التشييد والبناء (٤١) بالمائة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤٧) بالمائة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (٢٢) بالمائة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنوعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٦) بالمائة كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاط الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

وبين وزير المالية في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٢٩/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٨ م) نسبته (٩٢) بالمائة عما كان عليه في عام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره

(٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثمانمائة وعشرون ألفاً

ومئتا مليون ريال بزيادة نسبتها (٤٥٨) بالمائة

عن العام السابق



روضة خريم - الرياض - واس

أقر مجلس الوزراء، في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الاثنين الرابع والعشرين من شهر ذي الحجة ١٤٢٩ هـ، الموافق للثاني والعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٨ م في روضة خريم بمنطقة الرياض، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٠/١٤٣١ هـ.

وأبلغ معالي وزير الثقافة والإعلام، الأستاذ إيهاب بن أمين مدني وكالة الأنباء السعودية في بيانه عقب الجلسة أن المجلس تدارس - بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين - في هذه الجلسة التي بدأت بايات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٠ هـ - ١٤٣١ هـ وأقرها.

أثر ذلك وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - كلمة لإخوانه وأبناءه المواطنين أعلن فيها الميزانية، فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

إخواننا المواطنين، أخواتنا المواطنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وتوفيقه، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣٠/١٤٣١ هـ التي يبلغ حجمها (٤٧٥) مليار ريال بزيادة مقدارها (٦٥) مليار ريال عن ميزانية العام المالي الحالي.

إن الميزانية الجديدة، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول خلال إعددها، ستكون - بمشيئة الله تعالى - تعزيزاً للبرامج التنموية التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة به وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، فقد وجهنا باعتماد برامج ومشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية عن (٢٢٥) مليار ريال بزيادة نسبتها (٣٦) بالمائة عما تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتبلغ (ثلاثة) أضعاف ما تم اعتماده في بداية خطة التنمية الثامنة التي بدأت قبل أربع سنوات.

قطاع التعليم

ففي قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة والعلوم والتقنية، والبحث العلمي، وبرامج الابتعاث الخارجي بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع حوالي (١٢٢) مليار ريال. ويمثل أكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة.

واستكمالاً للاستثمار في البنية الأساسية لهذا القطاع تم اعتماد مشاريع جديدة لتوفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة ومن أبرزها تنفيذ مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية وفروعها.

قطاع الخدمات الصحية

وفي قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب (٥٢) مليار ريال لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات ورفع مستوى الرعاية الصحية الأولية، كما شملت الميزانية مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الشباب والرياضة.

ويبلغ ما خصص للإنتاج على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية ما يقارب (٤٩) مليار ريال. وفي إطار الاعتماد بهذه القطاعات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة للبلديات وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، وتعزيز مصادر المياه، وخدمات الصرف الصحي، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء.

قطاع النقل والاتصالات

وفي قطاع النقل والاتصالات وصلت مخصصاته لهذا العام إلى (١٩) مليار ريال.

فقد تم اعتماد مبالغ لتفويض طرق جديدة وإكمال وإصلاح العديد من الطرق القائمة، وتمثل تلك المبالغ أعلى ما تم اعتماده حتى الآن للطرق، كما شمل هذا القطاع مشاريع جديدة للموانئ والمطارات.

وترغبنا إلى جميع المسؤولين الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية لإنجازها وفقاً للجدول المحدد لها، بهدف توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن، ولدفع عجلة التنمية الشاملة.

وفي الختام، نحمد الله أن مكنتنا من تسخير موارد هذه البلاد وطاقتها للوصول ببلادنا العزيزة إلى ما وصلت إليه من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء ووطننا الغاليين علينا، وتحقيق الرخاء والتنمية ونسائه - جلت قدرته - أن يدوم على الجميع نعمه، وأن ينعم الوطن والمواطن بهذه الميزانية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

موجز الميزانية

وقال وزير الثقافة والإعلام إن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة واستعرض الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطور الاقتصاد الوطني والناتج المالية للعام الحالي ١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ والملاحق الرئيسية للميزانية الجديدة حيث جاء فيها:

من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٨ / ١٤٢٩ (٢٠٠٨ م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ألفاً وسبعمائة وثلاثة وخمسين ملياراً وخمسمائة مليون ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته (٢٢) بالمائة مقارنة بنسبته (٧٦) بالمائة للعام السابق. وأن يحقق القطاع البترولي نمواً نسبته (٣٤٩) بالمائة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته (٨) بالمائة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ